



## تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر الفترة

من ٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠٠١/٢٠٠٠

د. محمد السيد علي الحاروني

أستاذ الاقتصاد المُساعد- المعهد العالي للدراسات التعاونية والإدارية

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الرابع - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

الحاروني، محمد السيد علي (٢٠٢٣). تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر الفترة من ٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠٠١/٢٠٠٠. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)٣، ٢٨٧-٣٢٤.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

## تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر

الفترة من ٢٠٢٠/٢٠١٩-٢٠٠١/٢٠٠٠

د. محمد السيد على الحاروني

الملخص:

تتمثل أهمية الدراسة في تقييم وضع الاقتدار المالي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠-٢٠٢٠/٢٠١٩، وتحديد دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر وذلك من خلال تقييم أدوات السياسة المالية المختلفة (الإيرادات والنفقات العامة للدولة) وإدارة كل من الدين العام الداخلي والخارجي في تحقيق الاقتدار المالي في مصر؛ ومن ثم تعظيم الآثار الايجابية الناجمة عن إدارة هذه الأدوات وتحفيز الآثار السلبية لها، ويتم ذلك من خلال استعراض الآتي:

\_ توضيح مفهوم الاقتدار المالي وشروط تحقيقه.

\_ توضيح مؤشرات الاقتدار المالي.

\_ قياس الاقتدار المالي في مصر.

\_ توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر.

ولقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اقتدار مالي في مصر بالنسبة للدين المحلي وعدم قدرة الإيرادات الكلية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كذلك عدم قدرة الإيرادات الضريبية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض نسبة الإيرادات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا قد يُفسر تزايد نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي شملتها الدراسة حيث أن الإيرادات الضريبية كانت غير كافية لتثبيت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإنه على الرغم من الاستخدام المتوازن لأدوات للسياسة المالية وخاصة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فلم يؤدي ذلك لضبط الدين العام (المحلي والخارجي)، كما أن الاقتصاد لم يستطع الوصول إلى الفائض (العجز) في الموازنة العامة للدولة اللازم لتثبيت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم عدم تحقيق الاقتدار المالي، وبعد اختبار الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي اتضح أن مصر تتمتع بحالة من الاقتدار المالي للدين الخارجي كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، وفي ضوء هذه النتائج فقد تم وضع عدد من التوصيات.

- الكلمات المفتاحية:

الاقتدار المالي\_ الدين المحلي\_ الدين الخارجي\_ خدمة الدين العام\_ عجز الموازنة العامة\_ سعر الفائدة على أدون الخزانة.

### [أولاً] مُقدمة:

حدد صندوق النقد الدولي بأن يكون هُنَاكَ اقتدار مالي لأي دولة إذا توقع المُقترض قُدرته على الاستمرار في خدمة ديونه بدون أن يضطر إلى تصحيح مستقبلي كبير في التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، أو إذا أدت مجموعة السياسات المالية التي تتخذها الدولة إلى القُدرة على سداد جميع ديونها " الداخلية والخارجية" وخدمة هذه الديون دون الإضرار بالمُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وبالتالي فيكون هُنَاكَ انفلات مالي إذا أدت السياسات المُتخذة إلى عدم القُدرة على سداد جميع الديون، تُعتبر السياسة المالية أحد أهم الأدوات الاقتصادية الهامة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ونظراً لوجود ارتباط قوى بينها وبين السياسات الاقتصادية الأخرى، فلا بُد وأن يتمشى حجم العجز في الموازنة العامة للدولة مع الأهداف الاقتصادية الأخرى مثل تحجيم الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي وزيادة أعبائه خاصةً في ظل التزايد المُستمر لهذا الدين والمُرتبط بما لا شك فيه بتزايد عجز الموازنة العامة للدولة، وإن لم تُكُن هذه الروابط واضحة فإن مقاييس الأداء المالي مثل نسبة عجز الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي أو نسبة الدين العام المحلي أو الخارجي إلى الإيرادات العامة للدولة قد لا تُعطي صورة واضحة وصحيحة عن المُستوى المُلائم لعجز الموازنة العامة للدولة وعن التعديل المالي اللازم لتحقيق الاقتدار المالي في مصر.

### - أهمية الدراسة.

تهتم هذه الدراسة بتقييم وضع الاقتدار المالي في مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتحديد دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر وذلك من خلال تقييم أدوات السياسة المالية المُختلفة (الإيرادات والنفقات العامة للدولة) وإدارة كل من الدين العام الداخلي والخارجي في تحقيق الاقتدار المالي في مصر، ومن ثم تعظيم الآثار الإيجابية الناجمة عن إدارة هذه الأدوات وتحفيز الآثار السلبية.

### - مُشكلة الدراسة.

تتمثل مُشكلة الدراسة في أن الدولة المصرية تُعاني من وجود عجز دائم في الموازنة العامة، لذلك تلجأ الدولة إلى الاستدانة سواء من الداخل أو من الخارج وهو ما يُطلق عليه الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي)، وفي ظل الحاجة المُتزايدة إلى مصادر لتمويل هذا العجز لا بُد من الاجابة على الأسئلة التالية:

- هل هناك اقتدار مالي في مصر على الرغم من تزايد الدين العام بشقيه الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩؟

- ما هو دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي؟

#### - أهداف الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر وذلك من خلال توضيح النقاط التالية:

١. توضيح مفهوم الاقتدار المالي وشروط تحقيقه.
٢. توضيح مؤشرات الاقتدار المالي.
٣. قياس الاقتدار المالي في مصر.
٤. توضيح دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر.

#### - فروض الدراسة.

سوف تستند الدراسة إلى عدة فروض وهي كالتالي:

- (١) تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتضخم الدين العام بشقيه (الداخلي والخارجي) يؤثر تأثير سلبي على الاقتدار المالي في مصر.
- (٢) للسياسة المالية دور إيجابي في تحقيق الاقتدار المالي في مصر.

#### - منهجية الدراسة.

إن المنهج الذي يتبعه الباحث في هذه الدراسة هو المنهج الاستقرائي وذلك من خلال الاعتماد على المسح المكتبي المتمثل في المراجع والأبحاث العلمية ورسائل الماجستير والدكتوراه والمقالات والدوريات ذات الصلة بموضوع الدراسة سواء العربية أو الأجنبية وكذلك المواقع الخاصة بالموضوع على شبكة المعلومات الدولية (Internet)، كما سيتبع الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي الذي سيتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار صحة فروض البحث.

#### - النطاق الزمني للدراسة.

من سنة ٢٠٠٠/٢٠٠١ وحتى سنة ٢٠١٩/٢٠٢٠، وهي السلسلة الزمنية المتوفرة بها بيانات، هذا بالإضافة أن هذه الفترة تغطي فترة زمنية هامة من تاريخ مصر ومرورها بالانتقال بين فترات حكم متنوعة شملت خمس فترات لحكم مصر حتى وقت إعداد الدراسة.

## [ثانياً] مراجعة الأدبيات.

من الدراسات المهمة بذات الموضوع:

١\_ دراسة بعنوان (تجارب دولية في السيطرة على عجز الموازنة العامة \_ مجلس الوزراء \_ مركز دعم واتخاذ القرار ٢٠٠٤). ركزت هذه الدراسة على بيان أسباب ارتفاع عجز الموازنة العامة في مصر مع استعراض لتجارب بعض الدول وهي (كوريا الجنوبية\_ الهند\_ الفلبين\_ المجر\_ اليابان\_ إندونيسيا\_ الأردن\_ الإمارات العربية) في علاج عجز الموازنة العامة مع استعراض للسياسات وآليات التنفيذ المُتبعة، ولذلك فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، تناول القسم الأول استعراض أسباب عجز الموازنة، أما القسم الثاني فقد تناول السياسات المُتبعة للسيطرة على عجز الموازنة العامة، أما القسم الثالث فقد ركز على استعراض الدروس المُستفادة من تجارب عدد من الدول في السيطرة على عجز الموازنة العامة.

٢\_ دراسة بعنوان (إدارة الدين العام: الانتقال من مفهوم الاستدامة المالية إلى مفهوم الاستدامة الاقتصادية \_ ٢٠١٠).!

ركزت هذه الدراسة على أن إدارة الدين العام لا بد ألا تكتفى بالاستناد إلى مفهوم الاستدامة المالية فحسب؛ بل أنه يجب الاعتماد على مفهوم الاستدامة الاقتصادية التي تحقق الاستقرار الديناميكي للاقتصاد، حيث أن محاولة وضع نسبة ثابتة غير مرنة للحد الأمن للدين العام المحلي سواء من حيث المكان أو الزمان أمراً غير صحيح اقتصادياً، حيث تختلف تلك النسبة من دولة نامية إلى أخرى، نتيجة تغير المؤشرات السابقة فربما تكون نسبة ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي نسبة آمنة لدولة معينة، بينما لا تكون تلك النسبة خارج الحدود الآمنة لدولة أخرى، بل ربما تكون نذير بوقوع أزمة اقتصادية ووجود وضع اقتصادي متردي، بل أن تلك النسبة ستختلف لنفس الدولة من فترة إلى أخرى، ولقد توصلت الدراسة إلى ضرورة أن تكون هناك مرونة وسماح لتلك النسبة بالتغير لتتوافق مع الظروف الاقتصادية المتغيرة سواء صعوداً أو هبوطاً، لهذا نجد أن تغير تلك النسبة من وقت إلى آخر أمر منطقي.

٣\_ دراسة بعنوان (القدرة على الوفاء بالديون المالية وتعزيز استدامة القدرة المالية في الإدارة الاقتصادية) المصدر\_ صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٦.

### Fiscal Solvency and Sustainability in Economic Management

ركزت هذه الدراسة على بيان مفهوم تعزيز استدامة القدرة المالية في تعزيز القدرة المالية للدول وكيفية تقييم الأداء المالي للدول وكيفية تعزيز الاستدامة المالية للدول مع وضع نموذج للوفاء بالديون المالية وتعزيز الاستدامة المالية مع استعراض لتجارب كل من (زامبيا، الهند،\_ الأرجنتين) في كيفية القدرة على الوفاء بالدين وتعزيز القدرة المالية.

٤\_ دراسة بعنوان Guidelines for Public Debt Management ورقة بحثية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ٢٠١٨.

لقد ركزت هذه الدراسة على توضيح كيفية ادارة الدين العام للدول مع وضع نموذج يُمكن من خلاله قياس الاستقرار المالي وخاصة للدين الداخلي مع وضع مجموعة من السياسات التي يُمكن أن تُساعد في السيطرة على تفاقم الدين العام.

٥\_ دراسة بعنوان (إدارة الدين العام والتفاعل بين السياستين المالية والنقدية \_ أغسطس ٢٠٢١) ii.

#### Public debt management and the interaction between fiscal and monetary policies

ركزت هذه الدراسة في التحقق من العلاقة القائمة بين إدارة السندات العامة وهيكّل أسعار الفائدة لأجل والدورة الاقتصادية باستخدام نموذج التوازن (DSGE)، ولقد توصلت الدراسة إلى أن السياسة الانكماشية للسياسة النقدية لا تسبب زيادة الديون بشكل ملحوظ، كما ركزت على ضرورة وأهمية إدارة استحقاق الديون من خلال إحداث التنسيق بين كل من السياسة النقدية والسياسة المالية في البرازيل.

أما الدراسة الحالية فإنها تُركز على تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر من خلال استخدام المنهج الاستقرائي واستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي الذي سيتناول جمع البيانات وتحليلها إحصائياً لاختبار مدى وجود اقتدار مالي في مصر بالنسبة لكل من الدين المحلي والدين الخارجي والتأكد من مدى صحة فروض الدراسة.

[ثالثاً] الاطار النظري والفكري للسياسة المالية والاقتدار المالي.

#### [١] مفهوم السياسة المالية:

يعكس مفهوم السياسة المالية تطلّعات وأهداف المُجتمع الذي تعمل فيه، فقد استهدف المُجتمع قديماً إشباع الحاجات العامة وتمويلها من موارد الموازنة العامة ومن ثمّ ركز الاقتصاديون جل اهتمامهم على مبادئ الموازنة العامة وضمان توازنها، ولكن نظراً لأن اختيار الحاجات العامة المطلوب إشباعها يتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وهذه القرارات قد تُحدث أثراً مُتعارضة أحياناً مما يُثير مُشكلة كيفية التوفيق بين هذه الأهداف المُتعارضة وتحقيق فعاليتها على نحو مرغوب، وفي ضوء تلك التوفيقات والتوازنات يتكون أساس ومفهوم السياسة المالية ويزخر الفكر المالي بتعريفات مُختلفة للسياسة المالية نعرض بعضها على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر، فيمكن تعريف السياسة المالية بأنها "مجموعة الأهداف والتوجهات والإجراءات

والنشاطات التي تنتبها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة (وجدى حسين\_١٩٨٨).

كما تُعرف السياسة المالية بأنها ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يتعلق بتحقيق إيرادات الدولة عن طريق الضرائب وغيرها من الوسائل وذلك بتقرير مستوى ونمط إنفاق هذه الإيرادات، وهناك تعريف آخر لا يخرج عن مضمون التعريفات السابقة يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات والإجراءات المدروسة والمتعمدة المتصلة بمستوى ونمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرىiv.

ويرى الباحث أن السياسة المالية هي أحد أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وتوفير فرص العمل للوصول إلى وضع التوظيف الكامل وتحقيق النمو المُستدام وتقليل الفقر وذلك من خلال أدواتها التي تتمثل في الإيرادات والنفقات العامة.

## [ ٢ ] تطور المدارس الفكرية في السياسية المالية:

تطورت المدارس الفكرية الخاصة بالسياسة المالية ومرت بعدة مراحل بداية من الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على أساس توازن الموازنة العامة للدولة واعتبر رواد هذا الفكر أمثال (أدم سميث، ساي، ريكاردو، جون إستيوارت ميل، ألفريد مارشال) أن هذا المبدأ يجب الالتزام به وارتبط ذلك بمعارضتهم لمبدأ زيادة الدين العامv.

واعتبروا أن الموازنة المُتوازنة توفر الدليل الواضح لتحويل الموارد من القطاع العام للقطاع الخاص ففي ظل توازن الموازنة العامة تُغطي الدولة نفقاتها العامة عن طريق الضرائب، وبمعنى آخر فإن الاستهلاك العام يحل محل الاستهلاك الخاص وبذلك تُقدم الموازنة المتوازنة الحل السليم لمشكلة تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص.

أما الفكر "الكينزي" فيقوم على أساس مُعارضة مبدأ توازن الموازنة العامة بل ونادوا بمبدأ مرونة الموازنة العامة للدولة من أجل تخطيط التوازن الاقتصادي.

يتلخص فحوى مبدأ مرونة الموازنة العامة في إنه عندما يختل التوازن ويتعرض الاقتصاد القومي لقدر من البطالة في الموارد البشرية والمادية على حد سواء فإنه يُمكن القضاء على هذه البطالة وإحلال التوازن الاقتصادي العام عن طريق التمويل بعجز أي عن طريق اللجوء إلى القروض العامة التي حاربها "الكلاسيك" وذلك عن طريق تمويل الزيادة في النفقات العامة بالحجم الذي تتطلبه حالة الاستقرار الاقتصادي في الدولة.

أما في حالة تعرض الاقتصاد القومي لخطر التضخم فإنه يُمكن القضاء عليه عن طريق تحقيق فائض في الإيرادات العامة عن طريق زيادة الضرائب عن النفقات العامة للحد الذي يؤدي إلى تخفيض مستوى الطلب الكلي الذي يتناسب مع العرض الحقيقي من السلع والخدمات وبالتالي يتحقق الاستقرار الاقتصادي.

هذا ولقد قام الفكر "المسجريفي" الذي نادى به "البروفسور ريتشارد مسجريف" في نظريته عن المالية العامة التي نُشرت في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، حيث يقوم هذا الفكر على أساس أن هناك ثلاث أهداف رئيسية للموازنة العامة للدولة وهي كالتالي:

١. تخصيص جزء من الدخل القومي للإنفاق على إنتاج الخدمات العامة التي يحتاجها المواطنون في الدولة.

٢. تحقيق توزيع عادل للدخل القومي بين المواطنين.

٣. المحافظة على توظيف كامل ودائم دون إغفال الحاجة إلى التقدم والنمو الاقتصادي في الدولة، ولقد تصور "مسجريف" أن كل هدف من هذه الأهداف الثلاثة له فرع خاص أو موازنة فرعية في الإدارة العامة للموازنة وهي كالتالي:

(أ) الموازنة الفرعية للتخصيص، وتهتم هذه الموازنة بتوفير الخدمات العامة التي تشتمل على نوعين وهما الخدمات الاجتماعية والخدمات المشتركة بين القطاعين العام والخاص، وتقوم الحكومة بتقديم هذه الخدمات، وكذلك يُمكن للقطاع الخاص أن يقوم بتقديمها كالتعليم والصحة العامة، وتمويل هذه الخدمات يتم عن طريق فرض الضرائب.

(ب) الموازنة الفرعية للتوزيع.

ويشمل هذا الفرع على دفع التحويلات النقدية لصالح المواطنين الذين لا يُمكنهم لظروف مُعينة اجتماعية أو اقتصادية أو لأي ظروف أخرى الحصول على دخل كاف يضمن لهم حياة كريمة، ويُمول هذا الفرع أيضاً عن طريق فرض الضرائب.

(ج) الموازنة الفرعية للاستقرار الاقتصادي.

هذا الفرع من الموازنة يعمل على استخدام كل من الإنفاق العام أو التحويلات النقدية وكذلك الضرائب لتحقيق أهداف السياسة المالية، ففي حالة وجود تضخم فيتم تخفيض الإنفاق الحكومي أو التحويلات النقدية أو زيادة أسعار الضرائب وبهذا تُحافظ السياسة المالية على مستوى ثابت من النشاط الاقتصادي يضمن استقرار مستويات الأسعار ومستوى معقول من العمالة، كما يعمل على إيجاد مُعدل مناسب لزيادة حجم الطلب الفعال والإنفاق مما يضمن وجود مُعدل مناسب للنمو الاقتصادي.

يقوم الفكر "المسجريفي" على أساس مبدأ التوازن في كل فرع من فروع التخصيص والتوزيع والمرونة في فرع الاستقرار الاقتصادي، ولكن بالنسبة للموازنة العامة في مجموعها وهي تتكون من الفروع الثلاثة فسوف تكون، إما موازنة عجز أو موازنة فائض تبعاً للحالة الاقتصادية، وتكون في حالة توازن فقط عندما يكون فرع الاستقرار الاقتصادي عند مستوى "الصفر" أو عندما يكون



الإنفاق الخاص مُضاف إليه الإنفاق الحكومي المُتعلق بفرعي التخصيص والتوزيع عند المُستوى الصحيح.

وعموماً فلتحقيق أهداف السياسة المالية يتم استخدام كُل من الإنفاق العام أو التحويلات النقدية وكذلك الضرائب، ففي حالة وجود تضخم يتم تخفيض الإنفاق الحكومي أو التحويلات النقدية أو زيادة أسعار الضرائب وبهذا تُحافظ السياسة المالية على مُستوى ثابت من النشاط الاقتصادي يضمن استقرار مُستوى الأسعار ومُستوى معقول من العمالة.

### [٣] الاطار النظري والفكري للاقتدار المالي وعلاقته بالسياسة المالية:

يُعتبر الاقتدار المالي من الموضوعات الهامة التي تهتم بها المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فالإقتدار لغوياً يعنى مدى القدرة على الوفاء بالالتزامات، والإقتدار المالي للدولة يعنى مدى قدرة السياسات المالية التي تتخذها الدولة في الوفاء بسداد جميع ديونها " الداخلية والخارجية" وخدمة هذه الديون دون الإضرار بالمُتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

حيث نجد أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الإقتدار المالي وكل من العجز أو الفائض في الموازنة العامة للدولة والدين العام بشقيه الداخلي والخارجي، حيث يُنظر للموازنة العامة للدولة باعتبارها برنامج لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مُحددة، وكذلك باعتبارها أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية وذلك في إطار خطة عامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن قياس الإقتدار المالي ينقسم إلى جزئين أساسيين الأول الإقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي والثاني الإقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي، وللحكم على مدى وجود اقتدار مالي من عدمه لكل منهما فسوف نقوم بعمل الاختبارات التالية:

### [أ] قياس الإقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي:

هناك ثلاث اختبارات أساسية يمكن الاعتماد عليها لقياس الإقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي وهي كالتالي:

### [الاختبار الأول] مؤشر فجوة الإيرادات الكلية<sup>vi</sup>:

يُشير هذا المؤشر الى نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي للحكم على مدى وجود اقتدار مالي من عدمه، ويُمكن التعبير عن نسبة الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي  $R^*$  ونسبة الإيرادات الكلية الى الناتج المحلي الإجمالي  $R$ ، وإذا كانت النتيجة بين  $(R^* - R)$  بالسالب فهذا يعنى عدم وجود اقتدار مالي، وترجع أهمية هذا المؤشر إلى إنه يُشير إلى قدرة أو عدم قدرة الإيرادات الكلية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ويتم حساب هذا المؤشر كالتالي:

$$R^* = e_t - (g_t - i_t)d_t \quad (1)$$

حيث:

$e_t$  تمثل نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد الى الناتج المحلي الإجمالي.

$g_t$  معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$i_t$  متوسط سعر الفائدة على اذون الخزانة.

$d_t$  نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي.

$$(R - R^*) < 0 \quad (2)$$

والمعادلة رقم (٢) تُعبر عن نتيجة اختبار فجوة الإيرادات الكلية والتي إذا كانت بالسالب فهذا يعنى عدم وجود اقتدار مالي.

#### [الاختبار الثاني] مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية<sup>vii</sup>.

يهدف هذا الاختبار الى التعرف على مدى مساهمة الإيرادات السيادية (الضرائب) في تحقيق الاقتدار المالي أو كبح جماح الدين العام المحلي وذلك باعتبار أن الإيرادات السيادية تُمثل النسبة الكبرى من الإيرادات العامة للدولة من إجمالي الإيرادات العامة.

وتقوم فكرة هذا الاختبار على ما اذا كان الفرق بين نسبة الضرائب الفعلية الى الناتج المحلي الإجمالي ( $t$ ) ونسبة الضرائب الفعلية اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي ( $t^*$ ) بالسالب فهذا يعنى أن حصيلة الضرائب الحالية قليلة بحيث لا يمكن ان تعمل على تثبيت الدين العام المحلي في ظل سياسات الانفاق الجارية وبالتالي عدم وجود اقتدار مالي، أما اذا كان الفرق بينهم بالموجب فهذا يعنى وجود اقتدار مالي وأن حصيلة الضرائب الحالية تكفي بحيث يمكن ان تعمل على تثبيت الدين العام المحلي، ويتم إجراء هذا الاختبار كالتالي:

$$t^* = e_t - (g_t - i_t)d_t \quad (1)$$

حيث:

$e_t$  تمثل نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد الى الناتج المحلي الإجمالي.

$g_t$  معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$i_t$  متوسط سعر الفائدة على اذون الخزانة.

$d_t$  نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي.

$$(t - t^*) < 1 \quad (2)$$

والمعادلة رقم (٢) تُعبر عن نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية والتي اذا كانت بالسالب فهذا يعنى عدم وجود اقتدار مالي.

#### [الاختبار الثالث] مؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى.viii.

يهدف هذا الاختبار الى تحديد الفائض (العجز) الأولى في الموازنة العامة للدولة اللازم لتحقيق ثبات نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي وذلك من خلال المعادلات التالية:

$$S_t^* = (i_t - e_t) d_t$$

حيث:

$S_t^*$  نسبة الفائض (العجز) الى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين المحلي.

$i_t$  سعر الفائدة على اذون الخزانة.

$e_t$  مُعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

$d_t$  نسبة الدين الداخلي الى الناتج المحلي الإجمالي.

$$S_t^* - S_t \geq 1 \quad (2)$$

حيث:

$S_t$  نسبة الفائض (العجز) في الموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الإجمالي.

والمعادلة رقم (2) هي التي تعبر عن مؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى، فإذا كانت نتيجة هذه المعادلة موجبة فهذا يعنى أن الاقتصاد لم يستطع الوصول الى الفائض (العجز) اللازم لتثبيت نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمَّ عدم تحقيق الاقتدار المالي.

[ب] قياس الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي:

إن العجز الذي يحدث في الموازنة العامة لأي دولة يُمكن تسويته من خلال تدبير موارد محلية إضافية مثل زيادة الإصدار النقدي أو زيادة معدلات وحصيلة الضرائب، أما العجز الحادث في الموازنة النقدية أي موازنة النقد الأجنبي الناجم عن عدم كفاية حصيلة العملات الأجنبية من الصادرات، فإن تسويته لا بد وأن تتم من خلال الحصول على موارد خارجية أي استثمارات أجنبية أو ديون خارجية أو معونات من الخارج. حيث إنه من البديهي إذ لم تكن حصيلة النقد الأجنبي للدولة من الصادرات كافية لتمويل الواردات، فإنه يتعين على الحكومة في هذه الحالة أن تُمول باقي وارداتها إما من خلال احتياطياتها النقدية وإما من خلال المعونات والقروض الأجنبية، وعليه فإن العجز الحادث في الموازنة يُمكن تقسيمه إلى شقين ix:

[الشق الأول]

ويأخذ الصورة التالية:

$$\Delta M = Gd - T(1)$$

حيث:

$\Delta M$	الزيادة في عرض النقود.
$Gd$	مجموع الإنفاق الحكومي على مشتريات السلع والخدمات المحلية.
$T$	حصيلة الضرائب.

[الشق الثاني]

ويأخذ الصورة التالية:

$$E = Gi - A(2)$$

حيث:

$Gi$	مجموع الإنفاق الحكومي على مشتريات السلع والخدمات الأجنبية.
$A$	حصيلة النقد الأجنبي.
$E$	العجز في ميزان السلع والخدمات بالعملة الأجنبية.

وهذا العجز قد يُسوى إما من خلال استقدام رؤوس الأموال الأجنبية أو من خلال الحصول على المعونات والقروض الأجنبية مما يؤدي إلى زيادة الدين الخارجي وزيادة أعباءه بمعدلات أسرع من معدلات نمو الصادرات وموارد النقد الأجنبي.

وفيما يلي نستعرض شروط الاقتدار المالي للدين الخارجي وكذلك مداخل الاستدلال عليه:

#### ١/ شروط الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي:

من الضروري توافر عدة شروط لتحقيق الاستقرار المالي بالنسبة للدين الخارجي، وهذه الشروط كالتالي<sup>x</sup>:

\_ مُراعاة الدولة قيد الموازنة في الفترة الحالية "القيد الساكن" عدم اللجوء إلى الإفراط في الدين الخارجي.

\_ عدم تراكم الدين الخارجي.

\_ قدرة الدولة في الحصول على عُملات أجنبية لسداد التزامات الدين الخارجي.

#### ٢/ مداخل الاستدلال على مدى وجود اقتدار مالي بالنسبة للدين الخارجي:

يُمكن الاستدلال على مدى وجود اقتدار مالي بالنسبة للدين الخارجي من عدمه، من خلال (الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات)، ففي حالة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات فيُمكن الاستدلال على وجود حالة من الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي حيث أن وجود فائض في العُملات الأجنبية يعني القُدرة على خدمة الدين الخارجي، أما في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فيُمكن الاستدلال من ذلك على وجود حالة من الانفلات المالي بالنسبة للدين الخارجي، حيث أن هذا يعني وجود عجز في العُملات الأجنبية مما يعني ضعف القُدرة على خدمة الدين الخارجي.

#### ٣/ مؤشر اختبار الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي<sup>xi</sup>:

من خلال المُقارنة بين نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي (الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات) إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على أساس أن صافي ميزان المدفوعات يُعبر عن مدى قُدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي والذي يُمكن من خلاله خدمة الدين الخارجي، فإذا كانت نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي إلى صافي الناتج المحلي الإجمالي أكبر من أو يُساوي نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني وجود حالة من الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي، والعكس إذا كانت نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي إلى صافي الناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني وجود حالة من الانفلات المالي بالنسبة للدين الخارجي.

(أ) حالة الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي.

$$\frac{\text{صافي ميزان المدفوعات الكلي (مصدر العملات الأجنبية)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \leq \frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

(ب) حالة الانفلات المالي بالنسبة للدين الخارجي.

$$\frac{\text{صافي ميزان المدفوعات الكلي (مصدر العملات الأجنبية)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} > \frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}}$$

[رابعاً] قياس الاقتدار المالي في مصر الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٢٠/٢٠١٩:

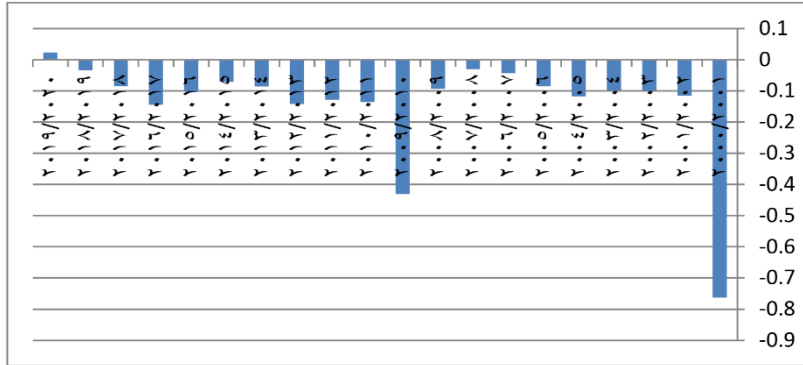
إن قياس الاقتدار المالي ينقسم إلى جزئين أساسيين الأول الاقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي والثاني الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي، وللحكم على مدى وجود اقتدار مالي من عدمه لكل منهما فسوف نقوم بعمل الاختبارات التالية:

[١] قياس الاقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي:

[الاختبار الأول] مؤشر فجوة الإيرادات الكلية<sup>xiii</sup>.

بتطبيق خطوات هذا الاختبار على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومن خلال الجدول رقم (١) بالمُلحق الذي يوضح نتائج تطبيق مؤشر فجوة الإيرادات الكلية يتضح أن نتيجة المؤشر كلها بالسالب من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠١٩/٢٠١٨ مما يعني عدم وجود اقتدار مالي في مصر وعدم قدرة الإيرادات الكلية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة باستثناء عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ الذي شهد وجود اقتدار مالي لمصر وأن الإيرادات الكلية قادرة على تغطية الالتزامات الداخلية وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١).

الشكل رقم (١)  
نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الكلية في مصر الفترة من  
٢٠٢٠/٢٠١٩\_٢٠٠١/٢٠٠٠

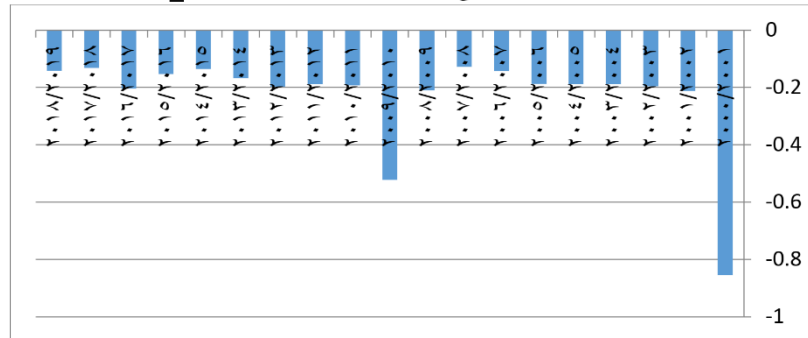


أعد بواسطة الباحث من خلال الجدول رقم (١) بالملحق.  
أعد بواسطة الباحث من خلال الجدول رقم (١) بالملحق.

#### [الاختبار الثاني] مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية<sup>xiii</sup>

بتطبيق خطوات هذا الاختبار على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، ومن خلال الجدول رقم (٢) بالملحق الذي يوضح نتائج تطبيق اختبار فجوة الإيرادات الضريبية، يتضح أن نتيجة المؤشر كُلفتها بالسالب من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٢) مما يؤكد على عدم وجود اقتدار مالي في مصر وعدم فُدرَة الإيرادات الضريبية المُحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.

شكل رقم (٢)  
نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية في مصر الفترة من ٢٠٢٠/٢٠١٩\_٢٠٠١/٢٠٠٠

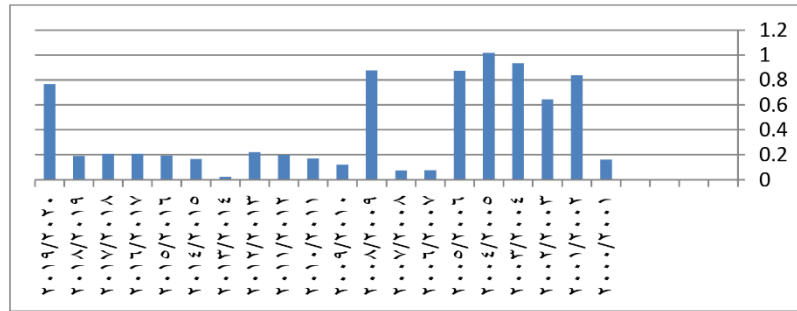


أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق.

[الاختبار الثالث] مؤشر فجوة الفائض (العجز) الأولى<sup>xiv</sup>:

بتطبيق خطوات هذا الاختبار على مصر خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن خلال بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق الذي يوضح نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى خلال تلك الفترة يتضح أن نتائج هذا المؤشر كلها موجبة مما يعني أن الاقتصاد لم يستطع الوصول الى الفائض (العجز) اللازم لتثبيت نسبة الدين المحلي الى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثمَّ عدم تحقيق الاقتدار المالي وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٣).

شكل رقم (٣)  
نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى في مصر خلال الفترة  
من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩



أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق.

[٢] اختبار الاقتدار المالي بالنسبة للدين العام الخارجي الفترة من  
٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩:

بتطبيق اختبار الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي<sup>xv</sup>:

من خلال المقارنة بين نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي (الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات) إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على أساس أن صافي ميزان المدفوعات يُعبر عن مدى قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي والذي يُمكن من خلاله خدمة الدين الخارجي، فإذا كانت نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي إلى صافي الناتج المحلي الإجمالي أكبر من أو يُساوي نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني وجود حالة من الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي، والعكس إذا كانت نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي إلى صافي الناتج المحلي الإجمالي أقل من نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي فهذا يعني وجود حالة من الانفلات المالي بالنسبة للدين الخارجي.



(أ) حالة الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي.

$$\frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \leq \frac{\text{صافي ميزان المدفوعات الكلي (مصدر العملات الأجنبية)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

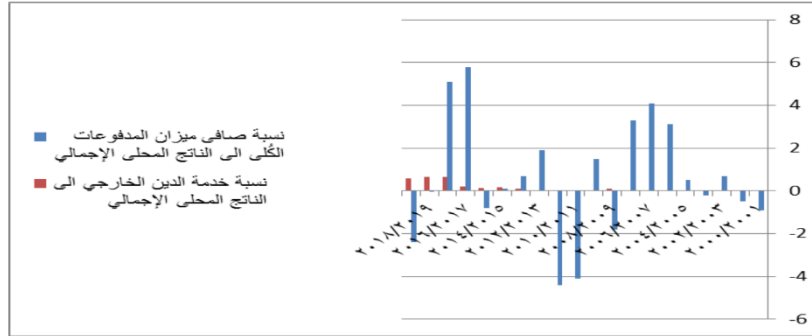
(ب) حالة الانفلات المالي بالنسبة للدين الخارجي.

$$\frac{\text{خدمة الدين الخارجي}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} > \frac{\text{صافي ميزان المدفوعات الكلي (مصدر العملات الأجنبية)}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

ويتطبيق هذا الاختبار على مصر خلال الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٤) بالملحق والشكل رقم (٤)، يتضح أن مصر تتمتع بحالة من الاقتدار المالي للدين الخارجي كمتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (٤) والشكل رقم (٥).

شكل رقم (٤)

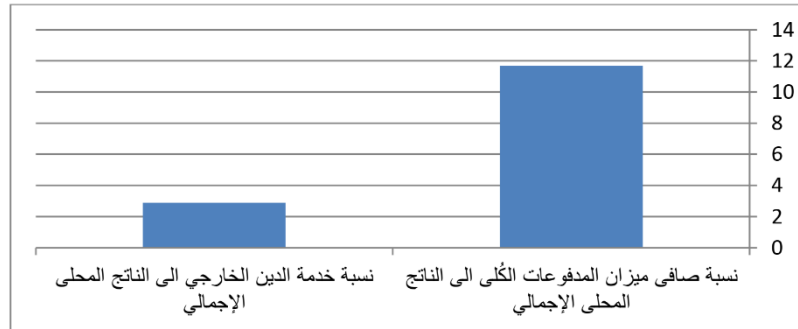
نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي وخدمة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي في مصر  
٢٠٢٠/٢٠١٩\_٢٠٠١/٢٠٠٠



أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق.

شكل رقم (٥)

نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي وخدمة الدين الخارجي للناتج المحلي الإجمالي  
كمتوسط عام في مصر عن الفترة ٢٠٠١/٢٠٠٠\_٢٠٢٠/٢٠١٩



أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٤) بالملحق.

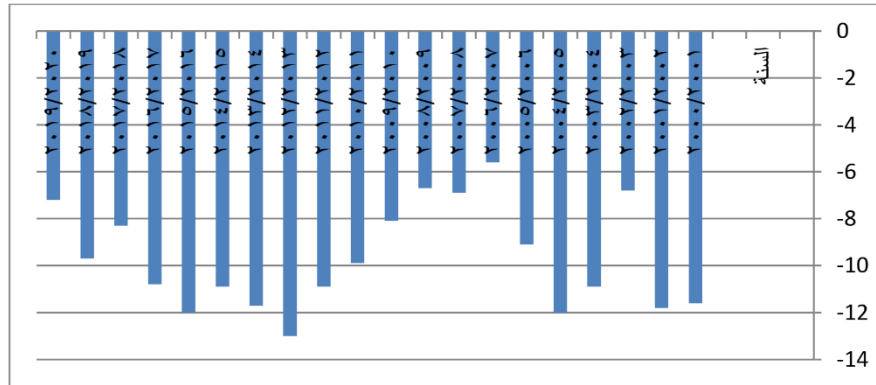
#### خامساً] تقييم دور السياسة المالية في تحقيق الاقتدار المالي في مصر خلال فترة الدراسة.

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية تحقيق الاقتدار المالي، إلا أن ملامح السياسة المالية في مصر وباعتبار مصر من أهم الدول النامية التي تعاني من آثار الدين العام السلبية سواء الداخلي أو الخارجي، ومن أهم أسباب تزايد الدين العام في مصر هو تكرار واستمرار العجز السنوي في الموازنة العامة، والذي يرجع للسياسة المالية التي يتم اتباعها، وفيما يلي أهم ملامح السياسة المالية المصرية وفقاً لنتائج اختبارات الاقتدار المالي السابقة:

**ملاح السياسة المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩:**

أ- استمر العجز في الموازنة العامة للحكومة فبعد أن كان العجز الكلي في الموازنة العامة للدولة ٤٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وبما يُعادل ١١,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي بدأ العجز في الارتفاع ليصل إلى ٧٧,٢ مليار جنيه عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ وبما يُعادل ١٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ووصل العجز الكلي إلى ١٣٦,٨ مليار جنيه عام ٢٠١١/٢٠١٠ وبما يُعادل ٩,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ثم قفز العجز ليصل إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ وبما يُعادل ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي، إلى أن وصل العجز إلى ٤٤٠,١ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبما يُمثل ٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض هذه النسبة يُعتبر مؤشراً على تحسن الأداء الاقتصادي، فعلى الرغم من تحسن نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي إلا هناك عدم اقتدار مالي للدين المحلي، والشكل التالي يوضح تطور نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

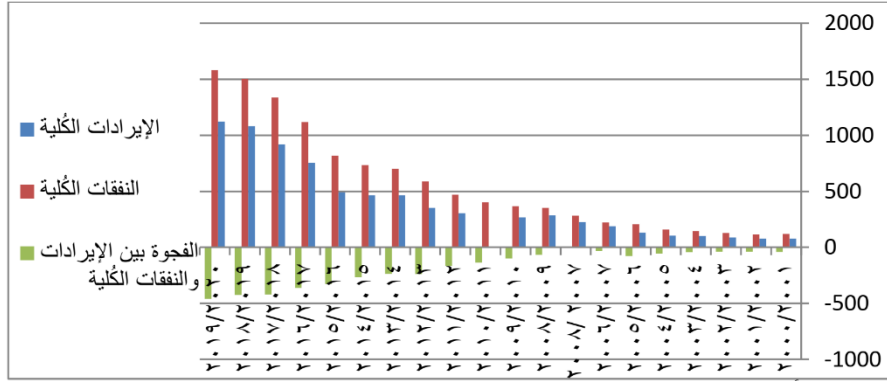
شكل رقم (٦)  
تطور نسبة العجز الكلي في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر  
٢٠٢٠/٢٠١٩ \_ ٢٠٠١/٢٠٠٠



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٥) بالملاحق.

ب- وجود فجوة حادة بين النفقات العامة للدولة والإيرادات العامة (بمعنى زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة) حيث وصلت هذه الفجوة ٤٠,٦ مليار جنيه عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وزادت لتصل إلى ٢٣٧,٩ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ووصلت إلى ٤٥٩,٦ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، والشكل التالي يوضح مدى تزايد هذه الفجوة خلال الفترة التي شملتها الدراسة.

شكل رقم (٧)  
الاتجاه العام لسلسلة الإيرادات والاستخدامات الكلية في مصر الفترة من  
٢٠٢٠/٢٠١٩\_٢٠٠١/٢٠٠٠

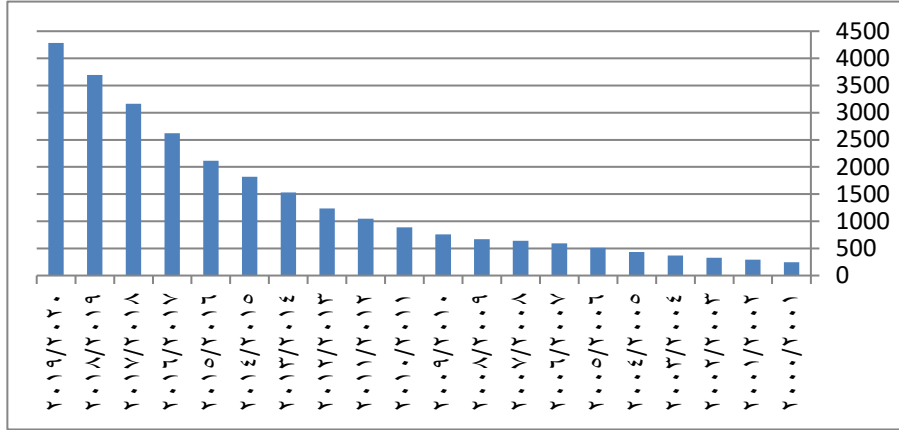


المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق.

ج- التزايد المستمر في حجم الدين العام المحلي حيث بلغ ٢٤٥,٥ مليار جنيه أي ما يُعادل ٧٢,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وزاد ليصل إلى ١,٢٣٨ مليار جنيه وبما يُعادل ٧٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٣/٢٠١٢، ووصل إلى ٤٢٨٢,١١٢ مليار جنيه وبما يُعادل ٦٦,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وذلك كما هو موضح بالشكلين (٨,٩)، كما زادت خدمة الدين كنسبة من إجمالي الناتج المحلي حيث بلغت ١,٨٤٪ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وارتفعت لتصل إلى ٣,٠١٪ عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (٨)

تطور حجم الدين المحلي في مصر الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩

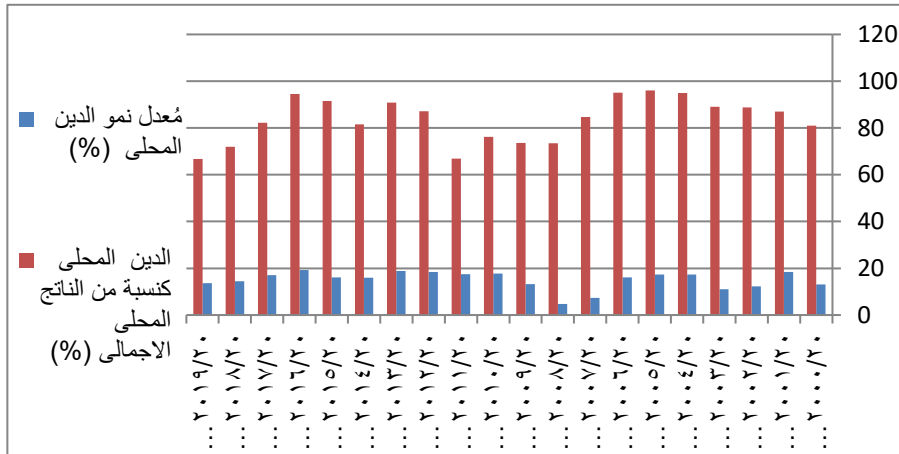


المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٦) بالملحق.

شكل رقم (٩)

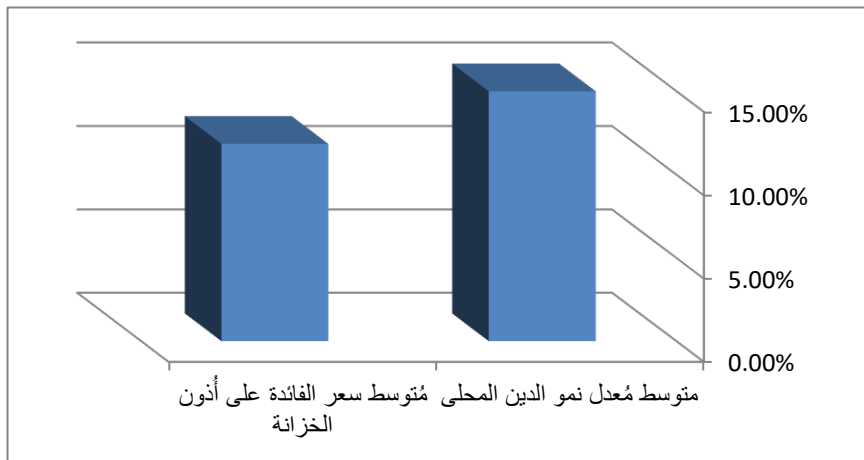
معدل نمو الدين المحلي ونسبته إلى الناتج المحلي في مصر الفترة

من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠٢٠/٢٠١٩



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٦).

ح- من خلال المقارنة بين مُعدل نمو الدين المحلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة كمُتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ نجد مُتوسط مُعدل نمو الدين المحلي ١٤,٩٪ يفوق مُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة ١١,٨٪، وبالتالي فإن أسعار الفائدة على الدين المحلي لم تستطع تحجيم مُعدل نمو الدين العام المحلي، وذلك كما هو موضح بالشكل رقم (١٠).



شكل رقم (١٠)

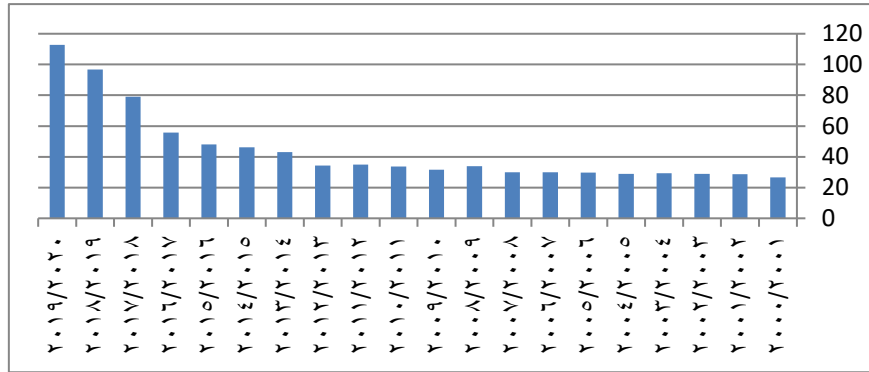
المقارنة بين مُتوسط مُعدل نمو الدين المحلي ومُتوسط سعر الفائدة على أذون الخزانة في مصر خلال فترة الدراسة

المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٧) بالملحق.

خ- التزايد المُستمر في حجم الدين العام الخارجي خلال فترة الدراسة فبعد أن كان ٢٦,٥ مليار دولار عام ٢٠٠٠ اتجه للزيادة ليصل إلى ٢٨,٧ مليار دولار بمُعدل زيادة ٨,٣٪ عام ٢٠٠١، ثم زاد بشكل ملحوظ ليصل إلى ٣٣,٩ مليار دولار عام ٢٠٠٨ وبمُعدل زيادة ١٣,٣٪ عن العام السابق، ثم قفز الدين الخارجي ليصل إلى ٤٧ مليار دولار عام ٢٠١٣ وبمُعدل زيادة ٣٧٪ عن العام السابق له ولعل السبب في الزيادة الكبيرة في الدين الخارجي هنا قد يرجع الى تداعيات ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعدم استقرار الاحوال الاقتصادية ولجوء الدولة للاقتراض الخارجي وخاصة من الدول العربية المساندة لمصر، الى أن وصل إلى ١١٢,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ وبما يُمثل ٣٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو حد آمن جداً حيث لم يتجاوز الـ ٦٠٪ التي حددها صندوق النقد الدولي وذلك كما هو موضح بالشكلين (١٢،١١)، وهذا ترتب عليه زيادة خدمة الدين الخارجي فبعد أن كانت ٢٤٢٣,٥ مليون دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ووصلت إلى ١٧,٢ مليار دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما ارتفع مُتوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي من ٣٩٩,٥ دولار عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ليصل إلى ١٠١٣,٠ دولار عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

شكل رقم (١١)

تطور الدين الخارجي في مصر الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠١٩ \_ ٢٠٢٠

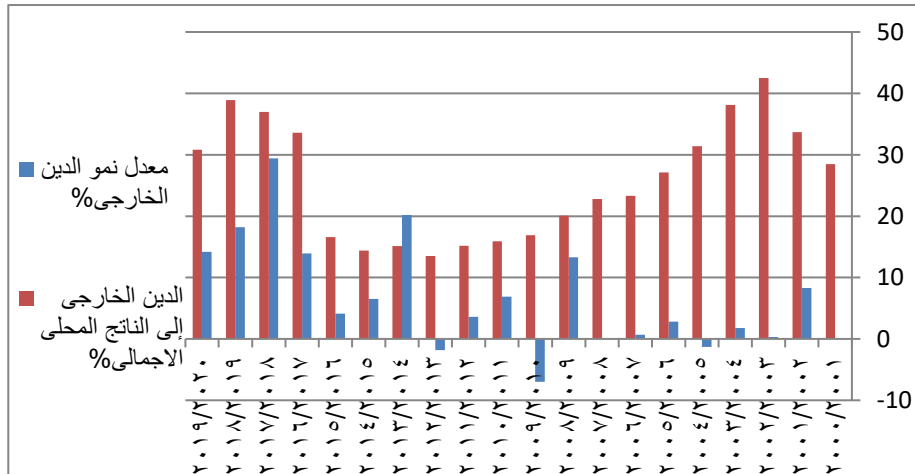


المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٦).

شكل رقم (١٢)

معدل نمو الدين الخارجي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر الفترة من

٢٠٠١/٢٠٠٠ \_ ٢٠١٩ \_ ٢٠٢٠



المصدر: أعد بواسطة الباحث من بيانات الجدول رقم (٦).

## إسناداً] النتائج والتوصيات:

### النتائج:

١- بعد إجراء اختبارات الاقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي وجد التالي:

أ\_ نتيجة اختبار فجوة الإيرادات الكلية خلال فترة الدراسة كلها بالسالب مما يعنى عدم وجود اقتدار مالي في مصر وعدم قدرة الإيرادات الكلية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وكان وضع للاقتدار المالي أسوأ عامي ٢٠٠١/٢٠٠٠ و ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وبدأ الوضع في التحسن رغم عدم وجود اقتدار مالي عام ٢٠١٩/٢٠١٨، ويكمن مغزى الإيرادات الكلية في أنها مُكملة لدور الضرائب فيما يتعلق بتحسين الاقتدار المالي، باستثناء عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ الذي شهد وجود اقتدار مالي لمصر.

ب\_ نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية خلال فترة الدراسة كلها بالسالب من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ مما يعنى عدم قدرة الإيرادات الضريبية المحققة على تثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض نسبة الإيرادات السيادية إلى الناتج المحلي الإجمالي وهذا قد يُفسر تزايد نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات التي شملتها الدراسة حيث أن الإيرادات الضريبية كانت غير كافية لتثبيت تلك النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم فإنه على الرغم من الاستخدام المتوازن لأدوات للسياسة المالية وخاصة مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي فلم يؤدي ذلك لضبط الدين العام (المحلي والخارجي).

ت\_ نتيجة اختبار فجوة الفائض (العجز) الأولى أتضح أن نتائج هذا المؤشر كلها موجبة مما يعنى أن الاقتصاد لم يستطع الوصول إلى الفائض (العجز) في الموازنة العامة للدولة اللازم لتثبيت نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم عدم تحقيق الاقتدار المالي.

٢- بعد اختبار الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي اتضح أن مصر تتمتع بحالة من الاقتدار المالي للدين الخارجي كمتوسط عام عن الفترة التي شملتها الدراسة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ وحتى ٢٠٢٠/٢٠١٩، إلا أن الفترة قبل ثورة ٢٠١١ وما بعدها كانت تعاني من عدم اقتدار مالي للدين الخارجي، ورغم تحسنه عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٣ كان نتيجة لودائع دولارية تم ايداعها بالبنك المركزي ومع سحب هذه الودائع نتيجة لأغراض سياسية بدأ عدم الاقتدار المالي للدين الخارجي في التواجد مرة أخرى وشهد وضع الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي عدم استقرار واضح، وعليه يُمكن الحكم بأن السياسة المالية كان لها دور إيجابي في فترات معينة بالنسبة لإدارة الدين الخارجي.



ومما سبق أمكن التحقق من الفروض التي قامت عليها الدراسة وهي كالتالي:

(أ) التحقق من صحة الفرض الأول فقد اتضح التالي:

\* تزايد عجز الموازنة العامة للدولة وتضخم الدين العام المحلي له تأثير سلبي على الاقتدار المالي في مصر.

\* تزايد الدين الخارجي لم يؤثر تأثير سلبي على الاقتدار المالي في مصر بالنسبة للدين الخارجي خلال فترة الدراسة كمتوسط عام عن فترة الدراسة.

\* مصر مازالت تُعاني من مشاكل تحقيق الاقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي ولكن لديها اقتدار مالي للدين الخارجي كمتوسط عام عن فترة الدراسة.

(ب) التحقق من صحة الفرض الثاني فقد اتضح التالي:

\* السياسة المالية في مصر سواء كانت (توسعية أو انكماشية) لم تستطع تحجيم الدين العام ولم تستطع تحقيق الاقتدار المالي بالنسبة للدين المحلي ولكنها استطاعت تحقيق الاقتدار المالي بالنسبة للدين الخارجي عن فترة الدراسة.

#### التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة يمكن أن نوصي بما يلي لتحقيق الاقتدار المالي في مصر:

\* ضرورة أن تجنح كل من سلسلة الإيرادات والنفقات العامة في نفس الاتجاه، بمعنى ضرورة زيادة الإيرادات العامة مع تنوعها بما يتواءم مع زيادة النفقات العامة.

\* الاستمرار في تحسين نسبة العجز في الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.

\* الحد من تزايد كل الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) سواء في الأجل القصير وكذلك في الأجل الطويل.

الملحق

جدول رقم (١)

مؤشر فجوة الإيرادات الكلية في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠ / ٢٠٠١ - ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الكلية (R - R')	نسبة الإيرادات الناتج المحلي الإجمالي R	نسبة حصيلة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي $R^* = e_t - (g_t - i_t) d_t$	$(g - i) d_t$	نسبة الدين المحلي الناتج المحلي الإجمالي (d <sub>t</sub> )	متوسط سعر الفائدة على أفون الخزائنة (i <sub>t</sub> )	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g <sub>t</sub> )	نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي (e <sub>t</sub> )	السنوات
٠,٧٦٢٧٥-	٠,٢٥١	١,٠٠٠٧٥	٠,٧٠٨٧٥-	٠,٨١	٠,٩١	٠,٠٣٥	٠,٢٩٢	٢٠٠١/٢٠٠٠
٠,١١٤٩٨-	٠,٢٣٦	٠,٣٤٩٩٨	٠,٤٦٩٨-	٠,٨٧	٠,٠٨٦	٠,٠٣٢	٠,٣٠٣	٢٠٠٢/٢٠٠١
٠,٠٩٩٩٦٨-	٠,٢٠٠	٠,٣٢٢٩٦٨	٠,٣١٩٦٨-	٠,٨٨٨	٠,٠٦٨	٠,٠٣٢	٠,٣٠١	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٠,٠٩٩٢٨-	٠,٢٥٠	٠,٣٣٢٢٨	٠,٤٩٢٨-	٠,٨٩٦	٠,٠٩٦	٠,٠٤١	٠,٢٨٣	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٠,١١٨٢٤٦-	٠,٢٥٩	٠,٣٣٠٢٤٦	٠,٠٥١٢٤-	٠,٩٤٩	٠,٠٩٩	٠,٠٤٥	٠,٢٧٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٠,٠٨٥٢٢-	٠,٢٤٤	٠,٣٤٦٢٢	٠,١٩٢٢-	٠,٩٦١	٠,٠٨٨	٠,٠٦٨	٠,٣٢٧	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٠,٠٤٣٠٢-	٠,٢٤١	٠,٢٩٦٠٢	٠,٠١٩٠٢-	٠,٩٥١	٠,٠٩١	٠,٠٧١	٠,٢٧٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٠,٠٣١٠٨٢-	٠,٢٤٧	٠,٢٨١٠٨٢	٠,٠٥٨٠٢-	٠,٨٤٧	٠,٠٧٨	٠,٠٧٢	٠,٢٧٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٠,٠٩٣٣٩-	٠,٢٧١	٠,٣٦٧٣٥	٠,٠٥٤٣٩-	٠,٧٣٦	٠,١٢١	٠,٠٤٧	٠,٣١٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٠,٤٣١٥-	٠,٢٢٢	٠,٦٦٣٥	٠,٠٣٩١٥-	٠,٧٦٢	٠,١٠٥	٠,٠٥١	٠,٢٧٢	٢٠١٠/٢٠٠٩
٠,١٣٥٦٥-	٠,١٩٣	٠,٣٢٢٦٥٦	٠,٠٧٠٦٥٦-	٠,٧٣٦	٠,١١٥	٠,٠١٩	٠,٢٦٢	٢٠١١/٢٠١٠
٠,١٢٨٨٣-	٠,١٩٧	٠,٣٢٠٨٣	٠,٠٨٨٨٢-	٠,٧٠٥	٠,١٤٨	٠,٠٢٢	٠,٢٣٢	٢٠١٢/٢٠١١
٠,١٤٢١٥٩-	٠,١٨٩	٠,٣٤١١٥٩	٠,٠٩٠١٥٩-	٠,٧٨١	٠,١٤٤	٠,٠٢١	٠,٢٥١	٢٠١٣/٢٠١٢
٠,٠٨٦٠٤٨-	٠,٢١٧	٠,٣٦٨٠٤٨	٠,٠٨٤٠٤٨-	٠,٩٠٩	٠,١٢٤	٠,٠٢٢	٠,٢٨٤٨	٢٠١٤/٢٠١٣
٠,٠٧١-	٠,١٩٠	٠,٢٦١	٠,٠٥٥٥٤-	٠,٨١٥	٠,١١٠٢٧	٠,٠٤٢	٠,٢٥٧	٢٠١٥/٢٠١٤
٠,١٠٢٦-	٠,١٨١	٠,٢٨٣٦	٠,٠٧١٦-	٠,٩١٥	٠,١٢١٣	٠,٠٤٣	٠,٢١٢	٢٠١٦/٢٠١٥
٠,١٤٥-	٠,١٨٩	٠,٣٣٧	٠,٠٩٨-	٠,٩٤٥	٠,١٤٦	٠,٠٤٢	٠,٢٣٩	٢٠١٧/٢٠١٦
٠,٠٨٥-	٠,١٨٨	٠,٢٧٣	٠,١٣٩-	٠,٨٢٢	٠,٢٠٣٣٢	٠,٠٥٣	٠,١٣٤	٢٠١٨/٢٠١٧
٠,٠٣٤-	٠,٢١٣	٠,٢٤٧	٠,٠٩٣-	٠,٧١٩	٠,١٨٦	٠,٠٥٦	٠,١٥٤	٢٠١٩/٢٠١٨
٠,٠٢٣	٠,١٨٥	٠,١٦٢	٠,٠٤٧-	٠,٦٦٧	٠,١٢٣	٠,٠٥٤	٠,١١٥	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: أعد بواسطة الباحث.

جدول رقم (٢)  
مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة من  
٢٠٢٠/٢٠١٩ - ٢٠١١/٢٠٠٠

السنوات	نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد إلى الناتج المحلي الإجمالي (e <sub>t</sub> )	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (g <sub>t</sub> )	متوسط سعر الفائدة على أدون الخزانية (i <sub>t</sub> )	نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (d <sub>t</sub> )	نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (g <sub>t</sub> -i <sub>t</sub> )d <sub>t</sub>	نسبة الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازمة لتثبيت نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي $t^* = e_t - (g_t - i_t)d_t$	نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي t	نتيجة مؤشر فجوة الإيرادات الضريبية (t-t*)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٩٢	٠,٠٣٥	٠,٩١	٠,٨١	٠,٧٠٨٧٥-	١,٠٠٠٧٥	٠,١٤٦	٠,٨٥٤٧٥-
٢٠٠٢/٢٠٠١	٣٠٣	٠,٠٣٢	٠,٨٦	٠,٨٧	٠,٤٦٩٨-	٣٤٩٩٨	٠,١٣٨	٠,٢١١٩٨-
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٠١	٠,٠٣٢	٠,٦٨	٠,٨٨٨	٠,٣١٩٦٨-	٣٣٢٩٦٨	٠,١٣٧	٠,١٩٥٩٦٨-
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٨٣	٠,٠٤١	٠,٩٦	٠,٨٩٦	٠,٤٩٢٨-	٣٣٢٢٨	٠,١٤٣	٠,١٨٩٢٨-
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٧٩	٠,٠٤٥	٠,٩٩	٠,٩٤٩	٠,٥٥١٢٤-	٣٣٠٢٤٦	٠,١٤١	٠,١٨٩٢٤٦-
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٢٧	٠,٠٦٨	٠,٨٨	٠,٩٦١	٠,١٩٢٢-	٣٤٦٢٢	٠,١٥٨	٠,١٨٨٢٢-
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٧٧	٠,٠٧١	٠,٩١	٠,٩٥١	٠,١٩٠٢-	٢٩٦٠٢	٠,١٥٣	٠,١٤٣٠٢-
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٧٦	٠,٠٧٢	٠,٧٨	٠,٨٤٧	٠,٥٥٨٠٢-	٢٨١٠٨٢	٠,١٥٣	٠,١٢٨٠٨٢-
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣١٣	٠,٠٤٧	٠,١٢١	٠,٧٣٦	٠,٥٤٣٩-	٣٦٧٣٥	٠,١٥٧	٠,٢١٠٣٥-
٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٧٢	٠,٠٥١	٠,١٠٥	٠,٧٦٢	٠,٣٩١٥-	٦٦٣٥	٠,١٤١	٠,٥٢٢٥-
٢٠١١/٢٠١٠	٢٦٢	٠,٠١٩	٠,١١٥	٠,٧٣٦	٠,٧٠٦٥٦-	٣٣٢٦٥٦	٠,١٤	٠,١٩٢٦٥٦-
٢٠١٢/٢٠١١	٢٣٢	٠,٠٢٢	٠,١٤٨	٠,٧٠٥	٠,٨٨٨٢-	٣٢٠٨٣	٠,١٣١	٠,١٨٩١٨٢٩-
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٥١	٠,٠٢١	٠,١٤٤	٠,٧٨١	٠,٩٠١٥٩-	٣٤١١٥٩	٠,١٤٣	٠,١٩٨١٥٩-
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٨٤٨	٠,٠٢٢	٠,١٢٤	٠,٩٠٩	٠,٨٤٠٤٨-	٣٦٨٠٤٨	٠,٢٠	٠,١٦٨٠٤٨-
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٥٧	٠,٠٤٢	٠,١١٠٢٧	٠,٨١٥	٠,٥٥٥٤-	٢٦١	٠,١٢٥	٠,١٣٦-
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١٢	٠,٠٤٣	٠,١٢١٣	٠,٩١٥	٠,٧١٦-	٢٨٣٦	٠,١٣٠	٠,١٥٣-
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٣٩	٠,٠٤٢	٠,١٤٦	٠,٩٤٥	٠,٩٨-	٣٣٧	٠,١٣٣	٠,٢٠٤-
٢٠١٨/٢٠١٧	١٣٤	٠,٠٥٣	٠,٢٠٣٣٢	٠,٨٢٢	٠,١٣٩-	٢٧٣	٠,١٤١	٠,١٣٢-
٢٠١٩/٢٠١٨	١٥٤	٠,٠٥٦	٠,١٨٦	٠,٧١٩	٠,٩٣-	٢٤٧	٠,١٠٥	٠,١٤٢-
٢٠٢٠/٢٠١٩	١١٥	٠,٠٥٤	٠,١٢٣	٠,٦٦٧	٠,٤٧-	١٦٢	٠,٠٧٧٨	٠,٠٨٤٢-

المصدر: أُعد بواسطة الباحث.

جدول رقم (٣)

نتائج تطبيق مؤشر الفائض (العجز) الأولى في مصر خلال الفترة من

٢٠٢٠/٢٠١٩ \_ ٢٠٠١/٢٠٠٠

نتيجة مؤشر الفائض (العجز) الأولى $S_t^* - S_t$	نسبة الفائض أو العجز في الموازنة العامة الى الناتج المحلى الإجمالي $S_t$	نسبة الفائض (العجز) الى الناتج المحلى الإجمالي اللازمة لتثبيت الدين الداخلي $S_t^* = (i_t - e_t) dt$	نسبة الدين المحلى الى الناتج المحلى الإجمالي $d_t$	معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي $e_t$	سعر الفائدة على أدون الخزينة $i_t$	السنوات
٠,١٦١٣٦	٠,١١٦-	٠,٠٤٥٣٦	٠,٨١	٠,٠٣٥	٠,٠٩١	٢٠٠١/٢٠٠٠
٠,٨٣٨٣٦	٠,١١٨-	٠,٧٢٠٣٦	٠,٨٧	٠,٠٣٢	٠,٠٨٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
٠,٦٤٣٤٢٤	٠,٠٦٨-	٠,٥٧٥٤٢٤	٠,٨٨٨	٠,٠٣٢	٠,٠٦٨	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٠,٩٣٣٣٢	٠,١٠٩-	٠,٨٢٤٣٢	٠,٨٩٦	٠,٠٤١	٠,٠٩٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣
١,٠١٦٨٠٥	٠,١٢-	٠,٨٩٦٨٠٥	٠,٩٤٩	٠,٠٤٥	٠,٠٩٩	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٠,٨٧١٣٣٢	٠,٠٩١-	٠,٧٨٠٣٣٢	٠,٩٦١	٠,٠٦٨	٠,٠٨٨	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٠,٠٧٥٠٢	٠,٠٥٦-	٠,٠١٩٠٢	٠,٩٥١	٠,٠٧١	٠,٠٩١	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٠,٠٧٤٠٨٢	٠,٠٦٩-	٠,٠٥٥٠٨٢	٠,٨٤٧	٠,٠٧٢	٠,٠٧٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٠,٨٧٦	٠,٠٦٧-	٠,٨٠٩	٠,٧٣٥	٠,٠٤٧	٠,١٢١	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٠,١٢٠١٥	٠,٠٨١-	٠,٠٣٩١٥	٠,٧٢٥	٠,٠٥١	٠,١٠٥	٢٠١٠/٢٠٠٩
٠,١٦٩٦٥٦	٠,٠٩٩-	٠,٠٧٠٦٥٦	٠,٧٦٢	٠,٠١٩	٠,١١٥	٢٠١١/٢٠١٠
٠,١٩٧٨٣	٠,١٠٩-	٠,٠٨٨٨٣	٠,٦٦٩	٠,٠٢٢	٠,١٤٨	٢٠١٢/٢٠١١
٠,٢٢٠١٥٩	٠,١٣-	٠,٠٩٠١٥٩	٠,٨٧١	٠,٠٢١	٠,١٤٤	٢٠١٣/٢٠١٢
٠,٠٢٣١٨٠٦٧	٠,١١٧-	٠,١١٤٨٠٦٧	٠,٩٠٩	٠,٠٢٢	٠,١٤٨٣	٢٠١٤/٢٠١٣
٠,١٦٤٦٤٠٠٥	٠,١٠٩-	٠,٠٥٥٦٤٠٠٥	٠,٨١٥	٠,٠٤٢	٠,١١٠٢٧	٢٠١٥/٢٠١٤
٠,١٩١٦٤٤٥	٠,١٢-	٠,٠٧١٦٤٤٥	٠,٩١٥	٠,٠٤٣	٠,١٢١٣	٢٠١٦/٢٠١٥
٠,٢٠٦٢٨	٠,١٠٨-	٠,٠٩٨٢٨	٠,٩٤٥	٠,٠٤٢	٠,١٤٦	٢٠١٧/٢٠١٦
٠,٢٠٦٥٦٣٠٤	٠,٠٨٣-	٠,١٢٣٥٦٣٠٤	٠,٨٢٢	٠,٠٥٣	٠,٢٠٣٣٢	٢٠١٨/٢٠١٧
٠,١٩٠٤٦	٠,٠٩٧-	٠,٠٩٣٤٧	٠,٧١٩	٠,٠٥٦	٠,١٨٦	٢٠١٩/٢٠١٨
٠,٧٦٦٠٢٣	٠,٧٢-	٠,٠٤٦٠٢٣	٠,٦٦٧	٠,٠٥٤	٠,١٢٣	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: أعد بواسطة الباحث.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ج، ٤، يناير ٢٠٢٣)

د. محمد السيد الحاروني

جدول رقم (٤)

نتيجة مؤشر مدى استقرار الدين الخارجي في مصر الفترة من ٢٠٠١/٢٠٠٠ - ٢٠٢٠/٢٠١٩

السنوات	نسبة صافي ميزان المدفوعات الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي	نتيجة المؤشر
٢٠٠١/٢٠٠٠	٠,٩-	٠,٠١٧	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٢/٢٠٠١	٠,٥-	٠,٠٢٠	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٠,٧	٠,٠٣٢	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٠,٢-	٠,٠٣٣	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٠,٥	٠,٠٣٠	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣,١	٠,٠٢٧	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤,١	٠,٠٢٨	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣,٣	٠,٠١٨٩	استقرار الدين الخارجي
٢٠٠٩/٢٠٠٨	١,٨-	٠,١١٤٧	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠١٠/٢٠٠٩	١,٥	٠,٠١٥٠	استقرار الدين الخارجي
٢٠١١/٢٠١٠	٤,١-	٠,٠١١٢	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠١٢/٢٠١١	٤,٤-	٠,٠١١٠	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠١٣/٢٠١٢	١,٩	٠,٠١٠٤	استقرار الدين الخارجي
٢٠١٤/٢٠١٣	٠,٧٠٣	٠,١٠٧	استقرار الدين الخارجي
٢٠١٥/٢٠١٤	٠,١٠٩	٠,١٥٤	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠١٦/٢٠١٥	٠,٨-	٠,١٤٥	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠١٧/٢٠١٦	٥,٨	٠,١٨٧	استقرار الدين الخارجي
٢٠١٨/٢٠١٧	٥,١	٠,٦٦٧	استقرار الدين الخارجي
٢٠١٩/٢٠١٨	٠,٠٣-	٠,٦٣٩	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
٢٠٢٠/٢٠١٩	٢,٤-	٠,٥٨٩	عدم وجود استقرار الدين الخارجي
المتوسط العام	١١,٦٨٢	٢,٨٨٣٢	استقرار الدين الخارجي عن فترة الدراسة

المصدر: البنك المركزي المصري\_ النشرة الاحصائية\_ أعداد مُتنوعة\_ أعد بواسطة الباحث.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ج، ٤، يناير ٢٠٢٣)

د. محمد السيد الحاروني

جدول رقم (٥)  
تطور عجز الموازنة العامة في مصر خلال الفترة

مليار جنيه

٢٠٢٠/٢٠١٩ ٢٠٠١/٢٠٠٠

نسبة النفقات الكلية/ الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة الإيرادات الكلية/ الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة العجز الكلي/ الناتج المحلي الإجمالي %	الناتج المحلي الإجمالي	العجز الكلي	النفقات الكلية	الإيرادات الكلية	السنة
٣٦.٨	٢٥.٠	٦.١١-	٣٥٨.٧	٤١.٨-	١٣١.٧	٨٩.٩	٢٠٠١/٢٠٠٠
٣٥.٤	٢٣.٦	١١.٨-	٣٧٨.٧	٤٤.٨-	١٣٤.٤	٨٩.٦	٢٠٠٢/٢٠٠١
٢٦.٨	٢٠.٠	٦.٨-	٥٠٤١٧	٢٨.٣-	١١١.٨	٨٣.٥	٢٠٠٣/٢٠٠٢
٣٥.٩	٢٥.٠	١٠.٩-	٤٠٧.٠	٤٤.١-	١٤٦.٠	٩.١٠١	٢٠٠٤/٢٠٠٣
٣٨.٠	٢٥.٩	١٢.٠-	٤٢٧.١	٥١.٦-	١٦٢.٥	٩.١١٠	٢٠٠٥/٢٠٠٤
٣٣.٧	٢٤.٤	٩.١-	٧.٦١٧	٥٦.٥-	٢٠٧.٨	١٥١.٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥
٢٩.٩	٢٤.١	٥.٦-	٨.٧٤٤	٤٢.٤-	٢٢٢.٤	١٨٠.٠	٢٠٠٧/٢٠٠٦
٣١.٤	٢٤.٧	٦.٩-	٥.٨٩٥	٦١.٠-	٢٨٢.٠	٢٢١.٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧
٣٣.٨	٢٧.١	٦.٧-	٢.١٠٤٢	٦٩.٠-	٣٥١.٥	٢٨٢.٥	٢٠٠٩/٢٠٠٨
٣٠.٣	٢٢.٢	٨.١-	٢.١٢٠٦	٩٧.٨-	٣٦٦.٠	٢٦٨.٢	٢٠١٠/٢٠٠٩
٢٩.٣	١٩.٣	٩.٩-	١.١٣٧١	١٣٦.٦-	٤٠١.٩	٢٦٥.٣	٢٠١١/٢٠١٠
٣٣.٤	٢٢.٧	١٠.٩-	٣.١٥٤٢	١٦٧.٥-	٥١٦.٤	٣٤٨.٩	٢٠١٢/٢٠١١
٣٤.٩	٢١.٩	١٣.٠-	١٨٤٣.٨	٢٤٠.٣-	٦٤٤.٠	٤٠٣.٧	٢٠١٣/٢٠١٢
٣٣.٣	٢١.٨	١١.٧-	٢١٠١.٩	٢٤٤.٧-	٧٠١.٥	٤٥٦.٨	٢٠١٤/٢٠١٣
٣٠.٠	١٩.٠	١٠.٩-	٢٤٤٣.٩	٢٦٨.١-	٧٣٣.٣	٤٦٥.٢	٢٠١٥/٢٠١٤
٣٠.١	١٨.١	١٢.٠-	٢٧٠٨.٠	٣٢٦.٣-	٨١٧.٨	٤٩١.٥	٢٠١٦/٢٠١٥
٢٩.٨	١٨.٩	١٠.٨-	٣٤٧٠.٠	٣٧٢.٧-	١٠٣١.٩	٦٥٩.٢	٢٠١٧/٢٠١٦
٣٣.٥	٢٣.١	١٠.٣-	٣٥٩٨.٤	٣٧٢.٦-	١٢٠٧.٢	٨٣٤.٦	٢٠١٨/٢٠١٧
٣٦.٢	٢٤.٩	١١.٠-	٣٧٨٣.٧	٤٢٨.٠-	١٣٦٩.٩	٩٤١.٩	٢٠١٩/٢٠١٨
٤٠.٥	٢٩.٢	١١.٠-	٣٨٧٩.٤	٤٤٠.١-	١٥٧٤.٥	١١٣٤.٤	٢٠٢٠/٢٠١٩

المصدر: وزارة المالية الحسابات الختامية من عام ٢٠٠١/٢٠٠٠\_٢٠١٨/٢٠١٩، الموازنة العامة ٢٠٢١/٢٠٢٠، مشروع الموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩

جدول رقم (٦)  
مؤشرات الدين المحلي والدين الخارجي في مصر الفترة من  
٢٠٢٠/٢٠١٩ - ٢٠٠١/٢٠٠٠

السنوات	الدين المحلي (مليار جنيه)	معدل نمو الدين المحلي (%)	الدين المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	مجموع خدمة الدين العام المحلي (مليار جنيه)	الدين الخارجي (مليار دولار)	معدل نمو الدين الخارجي (%)	الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	إجمالي أعباء خدمة الدين الخارجي (مليون دولار)	إجمالي أعباء خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي %	متوسط نصيب الفرد من الدين الخارجي (دولار)
٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٤٥,٥	١٣,١	٨١	٢٠,٠	٢٦,٥	-	٢٨,٥	٢٤٢٣,٥	١,٨٤	٣٩٩,٥
٢٠٠٢/٢٠٠١	٢٩٠,٧	١٨,٤	٨٧	٢٦,٦	٢٨,٧	٨,٣	٣٣,٧	١٦٤٢,٤	٢,٠٣	٤٢٢,٢
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٢٩,٨	١٢,٣	٨٨	٣٠,٠	٢٨,٨	٠,٣	٤٢,٥	٢٠٣٨,٢	٢,٤٤	٤٢٤,٧
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٧٠,٦	١١,٠	٨٩,٦	٢٥,٧	٢٩,٣	١,٨	٣٨,١	٢٢٥٧,٨	٣,٣٥	٤٢٣,٤
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٤٣٤,٨	١٧,٣	٩٤,٠	٣٧,٩	٢٨,٩	١,٣-	٣١,٤	٢٥٢٥,٥	٢,٧٧	٤٢٨,٤
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٥١٠,٨	١٧,٤	٩٦,١	٥٤,٩	٢٩,٧	٢,٨	٢٧,١	٢٧٠١,٨	٢,٥٦	٤١٣,٠
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٥٩٣,٤	١٦,١	٩٥,١	٤٨,١٢	٢٩,٩	٠,٧	٢٣,٣	٣٠٤٠,٧	٢,٣٠	٣٨١,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٦٣٧,١	٧,٤	٨٤,٧	٥٢,٢	٢٩,٩	٠	٢٢,٨	٢٩٣٦,٤	٢,٢٠	٣٩٨,٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٦٦٦,٨	٤,٧	٧٣,٥	٥٩,٣	٣٣,٩	١٣,٣	٢٠,١	٢,٥٩٥,٩	٢,٠١	٤٥٠,٠
٢٠١٠/٢٠٠٩	٧٥٥,٢	١٣,٢	٧٣,٦	٨١,٧	٣١,٥	٧-	١٦,٩	٣,١١٩,٨	١,٥٧	٤١٨,٦
٢٠١١/٢٠١٠	٨٨٨,٧	١٧,٧	٧٦,٢	١٠٢,٩	٣٣,٧	٦,٩	١٥,٩	٢,٦١٧,٥	١,٤٣	٣٩٩,٢
٢٠١٢/٢٠١١	١٠٤٤,٨	١٧,٥	٦٦,٩	١٨٣,٣	٣٤,٩	٣,٦	١٥,٢	٢,٩٧٧,٢	١,٦٣	٤١٣,٦
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٣٨,١	١٨,٤	٨٧,١	١٥٤,٣	٣٤,٣	١,٨-	١٣,٥	٢,٩٠٤,٦	١,١٨	٤٧٥,٣
٢٠١٤/٢٠١٣	١٥٢٧,٧٣٧	١٨,٩	٩٠,٩	٢٠٣,١	٤٣,٠	٢٠,٢	١٥,١	٣,١٩٨,٩	١,٢٢	٥٠٦,٤
٢٠١٥/٢٠١٤	١٨١٦,٥٨٢	١٥,٩	٨١,٥	٢٦٢,١	٤٦,٠٦٧١	٦,٥	١٤,٤	٥,٦٠٩,١	٢,٠١	٥١٣,٥
٢٠١٦/٢٠١٥	٢١١٦,٣٤٥	١٦,١	٨٦,٦	-	٤٨,٠٦٢٩	٤,١	١٦,٦	٥,٠٨٤,٧	١,١٧	٥٧٣,١
٢٠١٧/٢٠١٦	٢٦١٩,٦٦٢	١٩,٢	٩٦,٧	-	٥٥,٧٦٤٤	١٣,٩	٣٣,٦	٧,٣٢٠,١	٢,٠٢	٦٥٤,٠
٢٠١٨/٢٠١٧	٣١٦٠,٨٦٤	١٧,٠	٩١,١	-	٧٩,٠٣٢٨	٢٩,٤	٣٧,٠	١٣,٢٢٧,٠	٢,٩٠	٧٥٤,١
٢٠١٩/٢٠١٨	٣٦٩٦,٤٠١	١٤,٤	٨٣,٣	-	٩٦,٦٤٣٩	١٨,٢	٣٨,٩	١٣,٥٠٠	٣,٢٥	٨٨٣,٩
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٢٨٢,١١٢	١٣,٧	٨٠,٥	-	١١٢,٧	١٤,٢	٣٠,٨	١٧,٢٠٠	٣,٠١	١٠١٣,٠

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي المصري أعداد مُتتوعة\_ البنك الأهلي المصري \_ النشرة الاقتصادية \_ العدد الثاني المجلد الثامن والخمسون ٢٠٠. \_ مصدر بيان خدمة الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية ببيانات الحسابات القومية.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ج، ٤، يناير ٢٠٢٣)

د. محمد السيد الحاروني

جدول (٧)

معدل نمو الدين العام المحلي ومتوسط سعر الفائدة على أدون الخزانة في مصر خلال الفترة  
٢٠٢٠/٢٠١٩ \_ ٢٠٠١/٢٠٠٠

(%)

السنوات	معدل نمو الدين المحلي	متوسط سعر الفائدة على أدون الخزانة
٢٠٠١/٢٠٠٠	١٣,١	٩,١
٢٠٠٢/٢٠٠١	١٨,٤	٨,٦
٢٠٠٣/٢٠٠٢	١٢,٣	٦,٨
٢٠٠٤/٢٠٠٣	١١,٠	٩,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	١٧,٣	٩,٩
٢٠٠٦/٢٠٠٥	١٧,٤	٨,٨
٢٠٠٧/٢٠٠٦	١٦,١	٩,١
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٧,٤	٧,٨
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٤,٧	١٢,١
٢٠١٠/٢٠٠٩	١٣,٢	١٠,٥
٢٠١١/٢٠١٠	١٧,٧	١١,٥
٢٠١٢/٢٠١١	١٧,٥	١٤,٨
٢٠١٣/٢٠١٢	١٨,٤	١٤,٤
٢٠١٤/٢٠١٣	١٨,٩	١٤,٨٣
٢٠١٥/٢٠١٤	١٥,٩	١١,٠٢٧
٢٠١٦/٢٠١٥	١٦,١	١٢,١٣
٢٠١٧/٢٠١٦	١٩,٢	١٤,٦
٢٠١٨/٢٠١٧	١٧,٠	٢٠,٣٣٢
٢٠١٩/٢٠١٨	١٤,٤	١٨,٦
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٣,٧	١٢,٣
المتوسط العام	%١٤,٩٨٥	%١١,٨٤٠

المصدر: البنك المركزي المصري\_ النشرة الاحصائية والتقارير السنوي\_ أعداد متنوعة.



**المراجع:**

**بالغة العربية:**

- \* الشربيني ابراهيم (٢٠٢٠) "محددات وأثار الاستقرار المالي وكيفية قياسه" \_ المجلة العلمية للتجارة والتمويل \_ كلية التجارة \_ جامعة طنطا.
- \* باهر محمد عتلم ، سامى السيد " اقتصاديات المالية العامة " دار الثقافة العربية ١٩٩٨ \_ ص ٤٩.
- \* بن معتوق صابر (٢٠٢٠) \_ "اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي\_ دراسة تجريبية الأردن" \_ مجلة أبحاث ودراسات التنمية" \_ المجلد ٦ \_ العدد الأول.
- \* بن الدين مطاي (٢٠١٩) \_ "تحليل مؤشرات قياس الاستقرار المالي والمصرفي\_ دراسة تطبيقية حالة الجزائر" \_ مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية\_ المجلد ١٢ \_ العدد ٢.
- \* ريتشارد مازجرىف "المالية العامة في النظرية والتطبيق" ترجمة د/ محمد حمدي السياخى\_ دار المريخ السعودية ١٩٩٢\_ ص ٤٤:١٨.
- \* على لطفى، د/ رضا العدل " اقتصاديات المالية العامة " مكتبة عين شمس \_ القاهرة ١٩٨٦/١٩٨٧.
- \* على لطفى " المالية العامة " مكتبة كلية التجارة \_ جامعة عين شمس \_ القاهرة ٢٠٠٠.

**باللغة الانجليزية:**

- \*Alharthi, M.,(2017), " Stability In, Islamic, Conventional, And Socially Responsible Banks: Evidence From Mena Countries, " Corporate Ownership& Control/ Vol 14 Issue2, pp.211-221.
- \*Alqahtani, F.Mayes, D., (2018), " Financial Stability Of Islamic Banking and the Global Financial Crisis: Evidence From the Gulf Cooperation Council , Economic Systems, Vol (12), (2), PP\_364\_360 .
- \* Batuo,E. Mlambo, K Asongu, S., (2017) Linkages between financial development, financial, instability , financial liberalization and economic growth in Africa", Munich Personal RePEc Archive, AGDI Working Paper, WP/17/030, available Online at <https://Mpra.ub.uni-muenchen.de/82641/>.
- \* Frederic S. Mishkin (2000) Financial stability and the macro economy, central bank of Iceland economics department, (p.3).
- .Framework, 1st ed., Princeton University Press, Princeton

- 
- \* Fabrizio Balassone " Fiscal Sustainability and policy implications for Euro area" European Central Bank, Working Paper, Series, NO 994,2009.
- \* Hodula, M. and Melecky, A. (2020), "Debt management when monetary and fiscal policies clash: some empirical evidence", Journal of Applied Economics, Vol. 23 No. 1, pp. 253-280.
- \*Garry J Schinasi (2004) Defining Financial Stability, LMF Working Paper International Capital Markets Department, October, p10.
- \*Jeff Chapman, " Loca Level Fiscal Sustainability and Strategies" Arizona State, University, Working Paper 2009.
- \*Leeper, E. and Zhou, X. (2013), "Inflation's role in optimal monetary-fiscal policy", Working Paper19686, National Bureau of Economic Research, Cambridge, p. 49.
- \*Woodford, M. (2001), "Fiscal requirements for price stability", Journal of Money, Credit and Banking Vol. 33 No. 3, p55.

الهوامش:

<sup>i</sup> سليمان، عمرو محمد محمود \_ (إدارة الدين العام : الانتقال من مفهوم الاستدانة المالية إلى مفهوم الاستدانة الاقتصادية ) \_ المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية , ع ٤ \_ جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الاعمال ٢٠١٠.

<sup>ii</sup> Wellington Charles Lacerda Nobrega and Cassio da Nobrega Besarria "Public debt management and the interaction between fiscal and monetary policies" Journal of Economic Studies. <https://www.emerald.com/insight/0144-3585.htm>.

<sup>iii</sup> عبد العزيز فهمي هيكل \_ "موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية" \_ دار النهضة العربية، ١٩٨٠ \_ ص ٣٢٣.

<sup>iv</sup> Philip . A. Klein, "the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176 .

<sup>v</sup> Kinnel (Lewis H.): Federal Budget and Fiscal Policy 1789\_1958 the Brookings Institution Washington, 1959, P221.

<sup>vi</sup> Aljendro Izquierdo and Ugo Panizza, " Fiscal Sustainability: Issues for Emerging market Countries", ECES, Working paper No 91, 2003, pp5.

<sup>viii</sup> Fabrizio Balassone, "" Fiscal Sustainability and policy implication for Euro

area", European central Bank, Working paper Series, No 994, 2009, pp 19.

<sup>viii</sup> Yasser Abdih, Ralph Chami, " Fiscal Sustainability in Remittance-Dependent Economies", IMF, Working paper No 190, 2009, pp 5\_6.

<sup>ix</sup> سيد البواب " عجز الموازنة العامة للدولة \_ النظرية والصراع الفكري للمذاهب الاقتصادية ومناهج العلاج " كلية التجارة \_ جامعة عين شمس \_ مكتبة عين شمس \_ الطبعة الأولى ٢٠٠٠ \_ ص ٦١،٦٠،٥٥.

---

<sup>x</sup> محمد السيد على "دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تحقيق الاستقرار المالي" \_ رسالة دكتوراه \_ كلية التجارة جامعة عين شمس \_ ٢٠٠٨ \_ ص ١١، ١٠.

<sup>xi</sup> محمد السيد على "الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر" \_ معهد التخطيط القومي \_  
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط \_ المجلد التاسع عشر \_ العدد الأول \_ يونية ٢٠١١ \_ ص ٤٠.

<sup>xii</sup> Aljendro Izquierdo and Ugo Panizza, "Fiscal Sustainability: Issues for Emerging market Countries", ECES, Working paper No 91, 2003, pp5.

Fabrizio Balassone, "" Fiscal Sustainability and policy implication for <sup>xiii</sup> Euro area", European central Bank, Working paper Series, No 994, 2009, pp 19.

<sup>xiv</sup> Yasser Abdih, Ralph Chami, "Fiscal Sustainability in Remittance-Dependent Economies", IMF, Working paper No 190, 2009, pp 5\_6.

<sup>xv</sup> محمد السيد على "الدين العام واختبار الاستقرار المالي في مصر" \_ معهد التخطيط القومي \_  
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط \_ المجلد التاسع عشر \_ العدد الأول \_ يونية ٢٠١١ \_ ص ٤٠.

---

## Evaluating the Role of Fiscal Policy in achieving Financial Sufficiency in Egypt, Period From 2000/2001-2019/2020

*Dr. Mohamed Al Sayed Ali Al Harony*

### **Abstract:**

The importance of the study is to assess the state of financial sufficiency in Egypt during the period from 2000/2001 to 2019/2020, and to determine the role of financial policy in achieving financial sufficiency in Egypt, by evaluating the various financial policy tools (revenues and state public expenditures) and managing both internal and external public debt In achieving financial sufficiency in Egypt; And then maximizing the positive effects resulting from the management of these tools and minimizing the negative effects of them, and this is done by reviewing the following:

- \_ Clarify the concept of financial sufficiency and the conditions for achieving it.
- \_ Clarify indicators of financial sufficiency
- \_ Measuring the financial capacity in Egypt
- \_ Clarify the role of the fiscal policy in achieving financial sufficiency in Egypt.

The study concluded that there is no financial sufficiency in Egypt in relation to the domestic debt and the inability of the total revenues generated to stabilize the ratio of the domestic public debt to the gross domestic product, As well as the inability of the tax revenues achieved to stabilize the ratio of domestic public debt to GDP, due to the low ratio of sovereign revenues to GDP, and this may explain the increase in the ratio of domestic public debt to GDP during the years covered by the study, as tax revenues were, Hence, despite the balanced use of fiscal policy tools, especially with the implementation of the economic reform program, this did not lead to the control of public debt (domestic and external), Also, the economy was not able to reach the surplus (deficit) in the state's general budget necessary to stabilize the ratio of domestic debt to GDP, and thus the failure to achieve financial sufficiency, After the test of financial sufficiency with respect to external debt, it became clear that Egypt enjoys a state of financial sufficiency

---

of external debt as a general average for the period covered by the study from 2001/2000 to 2019/2020, In light of these results, a number of recommendations were made, as follows:

- \* The necessity for both the chain of public revenues and expenditures to skew in the same direction, meaning the necessity of increasing public revenues with their diversification in line with the increase in public expenditures.
- \* Continuing to improve the ratio of the deficit in the general budget to the gross domestic product.
- \* Reducing the increase in all public debt, both parts (domestic and external), both in the short term and in the long term.